الصباح الاقتصادية
12
العدد 2747 - السنة العاشرة
الأربعاء 22 رجب 1438 - الموافق 19 أبريل 2017
Wednesday 19 April 2017 - No.2747 - 10th Year

البورصة تواصل الهبوط واستمرار الضغوطات البيعية المركزة

مؤشرات البورصة تواصل الهبوط

انهت بورصة الكويت تعاملات جلسة امس الثلاثاء على انخفاض على وقع التذبذب والمبيوعات على مزيج من اسهم الشركات الكبيرة والصغيرة فضلا عن الضغوطات البيعية المركزة وهو ما ترجمته إقفالات المؤشرات الرئيسية في الخانات الحمراء.

وكالمعتاد منذ بداية تعاملات الشهر الجاري تعبت الشركات الخاملة الدور الأبرز في منوال مسار الجلسة وفي صدارتها شركات (المواساة) و(جيران القابضة) و(الأنظمة) و(ريم) حيث انعكست هذه الحالة بصورة لافتة على المؤشر السعري الذي تنازل عن مستوى 6900 نقطة.

وبالنظر لأداء أسهم القطاعات التي كانت في مرمى المتاجرة نجد انها كانت في بؤرة اهتمامات المتعاملين منها قطاعات الصناعة والسلع الاستهلاكية والاتصالات على الرغم من «تالق» بعض أسهم الشركات العقارية والخدماتية.

وفيما يبدو ان العامل الجيوسياسي مازال يؤثر على اوامر الكثير من المتعاملين حيث شكل ضغطا مضاعفا على البعض منهم خاصة الصغار منهم ما جعل المجموعات المضاربية تستهدف أسهما صغيرة دون 50 فلسا خصوصا قبل وخلال فترة المزاد (دقيقتان قبل الاغلاق).

وانسم الأداء العام خلال ساعات الجلسة منذ البداية وحتى قرع جرس الإقفال بتوجهات بيعية على شرائح الأسهم التابعة للشركات لاسيما التي أعلنت عن التوزيعات النقدية،ز في المقابل كان استمرار حالة التركب للبيانات المالية عن أداء الربع الأول من 2017 عاملا مؤثرا على مؤشر القيمة النقدية التي مازالت تراوح مستوياتها السعرية المعهودة منذ بداية تعاملات الشهر الحالي. وشهدت الجلسة إفصاحا من شركة (الاستثمارات الوطنية) حول صناديق (الدارج) الإستثماري و(زاجل) للخدمات والاتصالات و(موارد) للصناعة والخدمات النفطية ربع السنوية كما في 31 مارس 2017 إضافة إلى القوائم ربع السنوية لصندوقي (الأهلي) الكويتي و(الأهلي) الخليجي.

وتابع المتعاملون إفصاحا عن تداول سهم (المتحد) بدون اسهم منحة اعتبارا من غد الأربعاء بنسبة 8 في المئة من راس المال المدفوع (8 أسهم لكل 100 سهم) وتوقيع اتفاقية تمويل مشترك بقيمة 550 مليون دولار أمريكي. كما تابع المتعاملون الكشف عن تنفيذ بيع اوراق مالية لصالح إدارة التنفيذ في وزارة العدل وافصاحا مكملا من (الخصوصية القابضة) بخصوص العرض المقدم للشركة لشراء اسهمها في شركة المعدات القابضة.

وبالنظر إلى الشركات التي كانت في بؤرة الارتفاعات فكانت تدور حول (نقائس) و (المشتركة) و(سينما) و(يوبك) و(العقارية) أما الأكثر تداولا فكانت (رمال) و(الامتياز) و(المستثمرون) و(اعيان) و(ابيار) واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (المواساة) و(الأنظمة) و(ريم) و(المصالح ع) و(كويت ت) في حين شهدت الجلسة ارتفاع اسهم 29 شركة وانخفاض أسهم 64 شركة من إجمالي 141 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 13,7 مليون سهم تمت عبر 524 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 937,9 نقطة بقيمة 6,6 مليون دينار (نحو 21,5 مليون دولار أمريكي).

وافقل المؤشر السعري منخفضا بنحو 34,8 نقطة ليبلغ مستوى 6884,7 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 27,3 مليون دينار (نحو 89,2 مليون دولار) من خلال 314,8 مليون سهم تمت عبر 5805 صفقات نقدية.

خلال الإعلان عن مؤتمر «الشبكة القانونية الدولية لحماية المستثمر الكويتي بالخارج»

الرفاعي: 690 مليون دولار ... استثمارات الكويت العقارية في الإمارات وتركيا وبريطانيا

■ القاضي : المؤتمر يؤدي دوراً لنقاش الملفات القانونية ذات الصلة بالاستثمار الكويتي في الخارج

الرفاعي متوسطا القاضي والعاقل خلال المؤتمر الصحافي

قال رئيس مجموعة الرفاعي القانونية المستشار هاشم الرفاعي ان الشبكة القانونية الدولية لحماية المستثمر الكويتي تعمل على حماية المستثمر الكويتي بالخارج في كافة المعاملات الاستثمارية والعقارية والمالية ،مؤكدا على حرص الشبكة على الذود عن استثمارات واموال المستثمر الكويتي في كافة البلدان التي تعمل بها .

واضاف الرفاعي في تصريحات صحافية خلال المؤتمر الصحفي التمهيدي الذي عقد امس للاعلان مؤتمر الشبكة القانونية الدولية لحماية المستثمر الكويتي) الأول الذي يعقد في الكويت، تحت عنوان:

حماية المستثمر الكويتي خارج الكويت وذلك في 24، 25 من الشهر الجاري ان انشطة الشبكة الدولية تتركز في البلدان الاوربية والعربية والولايات المتحدة وتركيا للتعامل مع تلك الدول بقوانينها المعمول بها في الجوانب الاستثمارية للاجانب .

واوضح الرفاعي ان مؤتمر الشبكة سوف يستمر لمدة يومين بحضور ابرز المستشارين القانونيين في اكثر البلدان التي تشكل وجهة استثمارية لرجال الاعمال الكويتيين ، موضحا ان جلسات المؤتمر ستناقش الخبرات والاحكام القانونية والسوابق القانونية ذات الصلة بالاضافة الى تعريف المستثمر الكويتي بابرز القوانين الناظمة للاستثمار .

واشار الى انه نظرا لكون استثمارات الكويت بين القطاعين العام والخاص تتوزع على (45) خمسة واربعون دولة حول العالم، وتتوسع نحو المزيد، وكانت البيئات القانونية لتلك الدول متفاوتة ومتحركة، ما عرض بعض تلك الاستثمارات إلى اخطار مختلفة واهتزازات ومشاكل غير محسوبة لأسباب قانونية،لافتا الى ان مجموعة من رجال القانون الكويتيين ارتأت تأسيس، (الشبكة القانونية الدولية لحماية المستثمر الكويتي)،من أجل تقديم الخدمات القانونية المتكاملة له، بصفته الشخصية أو الاعتبارية في أي دولة من دول العالم،يصل إليها باستثماراته وحمايته وحماية أمواله من النصب والابتزاز وعدم معرفته بقوانين البلدان التي يستثمر فيها.

حماية الإستثمارات

والمح الرفاعي الى ان الكويت والكويتيين يمتلكون استثمارات خارجية تقدر بالمليارات وهي تحتاج حمائية قانونية يمكن للشبكة القانونية الدولية توفيرها ، مشيرا الى ان القيمة الإجمالية للاستثمارات العقارية الكويتية وحدها في الإمارات وتركيا والمملكة المتحدة تقدر بنحو (690) ستمائة وتسعون مليون دولار.

الكويت الأولى عربيا

وقال ان الكويت تحتل المرتبة الأولى - عربيا - في الاستثمار داخل المنطقة إذ تمت استثمارات القطاع الخاص الكويتي في الدول الخليجية الخمس الأخرى بنحو (9) تسعة مليارات دولار، خلال عام 2016، فيما بلغت تسعمائة مليون درهم في إمارة دبي، وحدها موضحا ان الاستثمارات الكويتية بين صناديق سيادية وشركات خاصة وافراد في أسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة (3) تبلغ ثلاثة مليارات دولار، ويرجح محللون تجاوزها هذه القيمة، نظرا لصعوبة حصر الاستثمارات الشخصية غير المفصح عنها.

ولفت الرفاعي الى ان الحصة الأكبر من استثمارات الكويت والكويتيين تالتها المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وسويسرا ومصر ولبنان وتونس والمانيا، وإلى جانب الربح الذي تحققه تلك الاستثمارات الخارجية للمستثمرين، فان دولا عديدة تعتمد عليها في زيادة إيراداتها السنوية، مع العلم ان الصندوق السيادي الكويتي يحتل المرتبة السادسة بين الصناديق الاستثمارية على مستوى العالم، بأصول تقدر بنحو (386) ثلاثمائة وستة وثمانون مليار دولار، فيما يشارك القطاعان العام والخاص الكويتيان باستثمارات خارجية متنوعة، بين مصرفية ونفطية وعقارية وفي مشاريع تجارية عالمية.

تركيا.. وجهة عقارية

ولفت الى ان استثمارات الكويتيين في قطاع العقار التركي قفزت إلى المرتبة الخامسة عالميا والثانية خليجيا - بعد المملكة العربية السعودية - إذ بلغت نحو (5) خمسة مليارات دولار، منها (1.4) ملياراً واربعمائة مليون دولار خلال العام الماضي فقط ، مشيرا الى ان إقبال المستثمرين الكويتيين على الاستثمار في قطاع العقار الكويتي في تركيا يعود إلى العائد الكبير للربح فيه (نحو 15 - 20%) وإلى تفضيل الكويتي للعقارات التركية على نظرتها الأوربية، لكونها اقرب إلى التقاليد والعادات الإسلامية، وإلى قيام وزارة المالية التركية - مؤخرا - بإصدار قوانين خاصة بتقليص الدورة المستندية لتسجيل العقارات للمستثمر الأجنبي وتفادي البيروقراطية.

المملكة المتحدة

واشار الى ان الاستثمارات الكويتية في المملكة المتحدة لها جذور تعود إلى قبل العام 1953 م، لكنها ترسخت واخذت طابعا مؤسسيا في فبراير من ذلك العام، حين تأسس مجلس الاستثمار الكويتي في لندن لإيداعات عوائد النفط والقيام باستثمارات أخرى ، موضحا ان الكويت طلبت حل محل ذلك المجلس «مكتب الاستثمار» الذي مازال قائماً إلى اليوم، وينشط في قطاعات مختلفة بفوائد مالية كبيرة، حيث بلغ حجم استثماراته نحو (25) خمسة وعشرين مليار دولار من إجمالي الاستثمارات الكويتية في بريطانيا والتي تبلغ نحو (100) مائة مليار دولار.

واكد ان المستثمرون الكويتيون يقبلون على الاستثمار في قطاع العقار السكني البريطاني نظرا لعوائده الكبيرة، حيث تبلغ نسبتها في وسط لندن (22%) اثنين وعشرون بالمائة، بسبب ارتفاع حجم الطلب على الشراء والتأجير ، موضحا ان الزيادة في الضرائب (زيادة رسم الطابع 3%) على الضريبة القيمة للعقارات المشتراه بهدف التأجير وتعقد نظام الشرائح الضريبي، ربطا بسعر العقار يحتم لجوء المستثمر إلى حام قانوني خبير، مثل «الشبكة القانونية الدولية لحماية المستثمر الكويتي».

فرنسا.. وجهة عقارية مهمة

وقال ان حجم استثمارات الكويتيين والتبادل التجاري بين الكويت وفرنسا يبلغ أكثر من مليار دولار، موزعة على قطاعات مختلفة، يعد العقار واحدا من ابرزها. منوها الى ان فرنسا تجذب المستثمرين الكويتيين بسبب تقاليدها القانونية العريقة والتي توّجت بـ «قانون سابين 2»، ذي الصلة بمكافحة الفساد، والذي ينص على تدابير جديدة لمعاقبة مرتكبي الفساد المالي، وضرورة مصادقة المساهمين في رأس مال أي شركة على قيمة مرتب رئيسها التنفيذي، وبإنشاء «وكالة مكافحة الفساد» ومنح الحماية لكل من يقوم بالإبلاغ عن مخالفات ذات صلة بالفساد.

الولايات المتحدة الأمريكية

واشار الى ان الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر وجهة استثمارية مالية وعقارية كبيرة للمستثمرين الكويتيون، لكن أكثر ما يشغل بال هؤلاء المستثمرين هو قانون (فاتكا)، والذي أقرته الولايات المتحدة عام 2010 ودخل حيّز التنفيذ عام 2014.

ويهدف هذا القانون إلى التصدي لعمليات التهرب الضريبي لبعض الأشخاص الأمريكيين، من خلال استخدام حسابات يفتحونها في مؤسسات مالية أجنبية، خارج الولايات المتحدة.

ومن جانبه قال المستشار القانوني في مجموعة الرفاعي القانونية فاروق القاضي ان أوراق العمل في المؤتمر ستكون على النحو التالي قانون الاستثمار في الأوراق النقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة وقانون الاستثمار العقاري في تركيا وقانون الفساد الإداري (سابين 2)، في فرنسا وقانون الاستثمار العقاري في بريطانيا وقانون الضريبة على حملة الجواز الأمريكي (فاتكا)، في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.

واضاف ان المؤتمر سيؤدي دورا بالغ الأهمية في نقاش الملفات القانونية، وذات الصلة بالاستثمار الكويتي في الخارج، والتي تهم الأفراد والشركات والجهات والمؤسسات الحكومية، وتسليط الضوء على العراقيل والثغرات القانونية التي يمكن أن، تؤذي هذا الاستثمار ، مشيرا الى ان الشبكة القانونية الدولية لحماية المستثمر الكويتي وتضم نخبة من المستشارين والمحامين والباحثين القانونين والمعاونين، ممن يتمتعون بمؤهلات رفيعة وخبرات عريضة، تمكنهم من تقديم افضل الخدمات لموكليها الكويتيين، ويمكن لرجال الأعمال والمستثمرين الكويتيين الاطمئنان إلى خبرات هذه الشبكة لحماية استثماراتهم، من خلال الفروع الدولية لها والمعرفة العميقة لمستشاريها بالبنية القانونية للدولة التي يترافعون تحت اقواس محاكمها.

■ الكويت تحتل المرتبة الأولى عربياً في الاستثمار داخل المنطقة

بنك برقان يستثمر بالشباب من خلال رعاية «يداً بيد»

لقطة جماعية لمجموعة الشباب التطوعي

آعرب بنك برقان، ثاني أكبر البنوك التقليدية في الكويت، عن فخره باستمرار رعايته لأنشطة مجموعة «يدا بيد» (Hand In Hand)، أكبر مجموعة تطوعية طلابية كويتية تحت سن 18 عاما. وأشار البنك إلى أن المجموعة، التي تعمل تحت إدارة مدرسة البيان ثنائية اللغة، خصصت العديد من الفعاليات خلال عطلة نهاية كل أسبوع من الشهر الجاري، بحيث يركز الشباب المتطوعون فيها جهودهم على تقديم المساعدة للمحتاجين وتحقيق النفع العام وحماية البيئة والعناية بالمرضى والأطفال.

وأوضح البنك أن فعاليات المجموعة للشهر الجاري تشمل قضاء يوم ممتع مع الأطفال المرضى في بيت عبدالله للأطفال (BACCH)، والجمعية الكويتية لرعاية الأطفال (KACCH)، وتنظيم حفل خيري لجمع التبرعات للمحتاجين. وذكر أن الفعاليات الأخرى تشمل إقامة حملات لتنظيف الشواطئ والحدائق العامة، وطلاء جدران مدرسة الأمل الهندية ومدرسة الخليج الباكستانية الإنكليزية. وأوضح البنك أن المجموعة ستقوم أيضا بتحضير صناديق من الطعام بغية تقديمها لمجموعة من الفقراء، منوها بأن جميع هذه الفعاليات تأتي لرد الجميل للمجتمع وتشجيع الشباب على التطوع واستثمار وقتهم من أجل الصالح العام.

تعد المجموعة التطوعية "Hand in Hand" ، أكبر مجموعة طلابية كويتية للخدمات المجتمعية وتتألف من نحو 150 متطوعا من طلبة مدرسة البيان ثنائية اللغة. وتندرج رعاية أنشطة المجموعة ضمن إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية لبنك برقان التي يهدف من خلالها إلى توفير الدعم المناسب للشباب ومساعدتهم على إحداث التغيير الإيجابي في المجتمع ودفعهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع.

وأكد بنك برقان أن الاستثمار في جيل الشباب يسير جنبا إلى جنب مع الاستثمار في مستقبل الكويت، معربا عن فخره بمد يد العون للمجموعة الشابة التي تتألف من مجموعة من طلبة المدرسة والأطفال.

للراغبين بالتطوع مع المجموعة أو معرفة المزيد عن انشطتها، يمكنكم زيارة (hihbbs.org).

والجدير بالذكر أن رعاية بنك برقان لهذه المبادرة تأتي ضمن برنامجه الاجتماعي تحت عنوان «ENGAGE» – معاً لنكون التغيير والذي يسلط الضوء على الجوانب الهامة والمؤثرة في المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز الرعاية الاجتماعية من خلال المساهمة في المبادرات التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية. ويأتي نهج حملة «ENGAGE» تماشيا مع مبادئ بنك برقان، كمؤسسة مالية كويتية رائدة، بحيث يتسجم اسلوب سياساته مع احتياجات ومصالح المجتمع الكويتي.

«الدولي»: تحسن بيئة الأعمال سيزيد الناتج المحلي الكويتي 7 في المئة خلال 2019

أكد خبير في مجموعة (البنك الدولي) ان الارادة السياسية لتحسين بيئة الاعمال في الكويت لعبت دورا كبيرا في تحقيق انجازات واتخاذ اجراءات ايجابية في فترة وجيزة مبينا ان تحسن بيئة الاعمال سيزيد الناتج الاجمالي المحلي بنسبة 7 في المئة خلال عام 2019.

وقال اخصائي تطوير القطاع الخاص في مجموعة البنك الدولي بالكويت محمد عبد القادر ان جهودا حثيثة بذلت من قبل مجموعة البنك بالتعاون مع مسؤولين كويتيين منذ مايو الماضي لتحسين ترتيب دولة الكويت في مؤشر بيئة الاعمال لاسيما ان «ترتيبها شهد تراجعا بمعدل اربع درجات في التقرير الاخير».

واضاف عبد القادر ان مؤشر بيئة الاعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي في شهر اكتوبر من كل عام يتم فيه تحديد ترتيب الدول على اساس 11 معيارا ضمن منهجية واضحة تعتمد على اخذ المعطيات من القطاع الخاص في كل دولة لاسيما مدى سهولة اجراءات القيام بالاعمال.

واوضح ان اي اصلاح في مؤشر بيئة الاعمال يحتاج بالضرورة الى رغبة سياسية وهو ما لمسه خبراء مجموعة البنك لاسيما لجهة وضع اصلاحات واجراءات واقرار قوانين لتحسين بيئة الاعمال ووضعها كاولوية حكومية في الكويت.

واشار الى اتخاذ الكويت خطوات هامة وعديدة لاصلاح بيئة الاعمال «ستنعكس بصورة طفيفة» على ترتيبها في التقرير المقبل لمجموعة البنك مبينا انه تم جمع البيانات المتعلقة بجميع الدول للدرجة على المؤشر لعام (2016-2017).

وحول اجراءات الكويت في مجال اصلاح بيئة الاعمال قال عبدالقادر ان هناك سلسلة من الاجراءات تمت منذ نحو عام إذ تم في مايو الماضي تاسيس اللجنة العليا لتحسين بيئة الاعمال في البلاد التي استكملت في اغسطس الماضي وضع الاجندة الوطنية لتحسين بيئة الاعمال وتم رفعها الى مجلس الوزراء الذي اقرها في يناير الماضي متضمنة 48 توصية لتحسين 6 معايير من المعايير ال11 التي يقوم البنك بدراستها عند وضع مؤشر بيئة الاعمال.

وافاد عبدالقادر انه تم انجاز نحو 60 في المئة من توصيات الاجندة الوطنية بالتعاون مع الجهات المعنية وعلى راسها وزارة التجارة والصناعة ما يعد انجازا كبيرا في فترة وجيزة.

واضاف ان توصيات الاجندة الوطنية تضمنت اقرار العديد من التشريعات المهمة التي تسهم بصورة نوعية في تحسين بيئة الاعمال واهمها التعديلات الاخيرة لقانون الشركات اضافة الى مشروع قانون الاعسار المالي الذي تم الانتهاء منه الانتهاء وسيتم رفعه إلى مجلس الامة في الفترة المقبلة.

واوضح ان الاصلاحات الاجرائية في الاجندة الوطنية التي تم تنفيذها في الكويت تضمنت انشاء النافذة الواحدة للمعاملات في بلدية محافظة مبارك الكبير على ان يتم تعميم التجربة لاحقا على بقية البلديات في محافظات البلاد الست فضلا عن افتتاح مركز الكويت للاعمال الذي يقلص فترة اصدار التراخيص التجارية للشركات في غضون اسبوع. واشار عبدالقادر الى ان هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (كاديبا) هي التي تراست اللجنة العليا لتحسين بيئة الاعمال بعضوية 18 جهة حكومية مختلفة موضحا ان دراسات (كاديبا) كشفت ان الناتج الاجمالي المحلي للكويت سينمو بنسبة 7 في المئة في عام 2019 اذا ما تم تحسين بيئة الاعمال.

وكان ترتيب الكويت في التقرير الاخير لمجموعة البنك الدولي لممارسة الاعمال (دوينغ بيزنس) شهد تراجعا باربع مستويات من المرتبة 98 الى 102 بين 190 دولة في حين احتلت دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة الاولى عربيا و ال26 عالميا على هذا المؤشر.